

هكذا ذكره الشارح في منقوره والظاهر في  
 في كتابه **وقال** ابن الحسن رحمه الله تعالى  
 انه ملازم وغير ملوم لا يزيد النجاسة الحقيقية  
 ولا الحادثة عن الثوب والبدن ولا يجوز به  
 ولا الامتناد وهو قول الشافعي رحمه الله  
 وذكر لفقهاء اهل البيت رحمه الله تعالى فتاواه  
 وفي كتاب المعيون انه لا يزيد النجاسة الحقيقية  
 عن البدن في قولهم جميعا **وانما** الاختلاف في الثوب  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى  
 يزيد ومعه محمد لا يزيد وهو قول زفر  
 والشافعي رحمه الله تعالى وذكر بعد  
 رحمه الله تعالى هذه المسئلة في رواية اخرى  
 كما قال الكشي والطحاوي والاصح ما قاله  
**وتروي** من ابي يوسف رحمه الله  
 تعالى انه ذكر في الاما لي ان الثوب اذا اصابته  
**النجاسة**

**النجاسة** والحام في فيه ان كان شئ  
 يتعدى بالعض فإنه يزيد النجاسة  
 عنه كالحمل والدين وما الورود وما  
 اشبه ذلك ولا يعد شئ لا يتعدى  
 لعضه فإنه لا يزيد النجاسة عنه  
 كالفضة والذهب والسيف والديس  
 وما اشبه ذلك **فصل** في ما  
 بان للعادة تشرط اركانها  
 وتشتت ادا بالصفة الشرع في العدة  
**اما** تشرطها فصفة الطهارة من  
**العدن** والطهارة من النجاسة و  
 ستر العورة استقبال القبلة والوقفة  
 والنية **واما** اركانها فاستنائة الجنابة  
 الافتتاح والقيام والقراءة والركوع والسجود  
 والقفدة الاخير **فصل** وانما قولنا بان